United Arab Emirates

اللجنة الوطنية للانتخابات 2011

برنامج المشاركة والتمكين...
المجلس الوطني الاتحادي 2005 - 2011

اللجنة الوطنية للانتخابات 2011

برنامج المشاركة والتمكين...
المجلس الوطني الاتحادي 2005 - 2011

اللجنة الوطنية للانتخابات 2011

جميع الحقوق محفوظة
للجنة الوطنية للانتخابات

يحظر إعادة طبع هذا الكتاب أو نشر أو اقتباس أي جزء منه
في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل
دون الإشارة إلى المصدر الناشر

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

- حفظه الله -

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة – رئيس مجلس الوزراء- حاكم دبي

- رعاه الله -

المحتويات

- **مقدمة** 9
- **خطاب رئيس الدولة بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين** 11
- **قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (3) لسنة 2005** 12
- **مراحل برنامج تمكين المجلس الوطني الاتحادي:** 13
  - استحداث وزارة تختص بشؤون المجلس الوطني الاتحادي 14
  - قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) وقرار رئيس الدولة رقم (3) لسنة 2006 15
  - الانتخابات الأولى عام 2006 16
  - التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2009 19
  - المجلس الوطني الاتحادي بعد انتخابات 2006 20
  - قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (1) وقرار رئيس الدولة رقم (2) لسنة 2011
  - الانتخابات الثانية 2011 24
- **خاتمة** 26

مقدمـة

لقد تزامن تأسيس المجلس الوطني الاتحادي -والذي بدأ عمله في الثاني عشر من فبراير عام 1972 - مع انطلاق تجربة الاتحاد الفريدة، ليشكل السلطة الرابعة من السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور والتي تتولى الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية على المستوى الاتحادي، وهي: المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس وزراء الاتحاد، والمجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي.

وقد حظي المجلس الوطني الاتحادي بتقدير القيادة الرشيدة لأهمية المجلس الوطني منذ بداياته الأولى؛ لما لعبه من دور مهم -إلى جانب الحكومة- في صياغة التشريعات والقوانين والسياسات التي رسمت ملامح الدولة الأولى.

وسوف نستعرض في هذا الإصدار الخطوات العملية التي تم اتخاذها لتعزيز وتفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية فيما عرف «بمرحلة التمكين»، والتي تم إطلاقها في خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة –حفظه الله- بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2005م.

وقد بدأت مرحلة تمكين المجلس الوطني الاتحادي باستحداث وزارة تختص بشؤونه، ثم تبني نظام انتخاب نصف أعضائه في عام 2006م، ثم التعديل الدستوري لسنة 2009 والذي تم بمقتضاه مد عضوية المجلس إلى أربع سنوات بدلاً من سنتين، وأيضاً تمكينه من وضع لائحته الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للاتحاد، ثم تأتي الخطوة الأخيرة، وهي الإعداد لتجربة الانتخابية الثانية وذلك لانتخابات نصف أعضاء المجلس في شهر سبتمبر 2011م متضمنة زيادة الحد الأدنى للهيئات الانتخابية مع عدم وجود سقف أعلى لعددها مما يتيح حق المشاركة السياسية لأكبر عدد من المواطنين.

ويعكس كل ما سبق بوضوح رؤية القيادة السياسية لأهمية الارتقاء بدور المجلس الوطني الاتحادي وتعزيزه، مما يشكل نقلة نوعية وعلامة بارزة من علامات عمليات التحديث والتطوير التي تشهدها الدولة في كافة المجالات، ويعد دليلاً ملموساً على الرغبة الصادقة في تعزيز الدور الرقابي والتشريعي للمجلس الوطني الاتحادي، وفق مسار متدرج منتظم يراعي الخصوصية التي تتمتع بها دولتنا الفتية، والتي قطعت أشواطاً طويلة في عملية التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

أولاً: خطاب رئيس الدولة بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين:

لقد كان خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة – حفظه الله- في العام 2005 بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لقيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة بمثابة خارطة طريق لخطط التنمية المستدامة الداخلية والخارجية للدولة.

فقد حث سموه في هذا الخطاب على ضرورة المحافظة على مسيرة الاتحاد المجيدة من خلال زيادة تماسك أبناء الوطن وتوجيه جهودهم وتحفيزها وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة والجهات الحكومية (الاتحادية والمحلية) والخاصة (السياسية، والدينية، والثقافية، والإعلامية، والتعليمية) ومنظمات المجتمع المدني للقيام بمهامها في التصدي للتحديات ومواجهة المشكلات والهموم الوطنية بكل مسؤولية وشفافية بما يحقق الصالح العام، في جو من الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي وسياسة الانفتاح التي تعيشها الدولة وتشجعها.

وقد أكد صاحب السمو –حفظه الله- على أن تفعيل ودعم المؤسسات الوطنية المعنية بالتخطيط للتعليم والتدريب لإعادة التوازن للتركيبة السكانية، وإصلاح هيكل سوق العمل في الدولة ستكون من أولويات الحكومة في المرحلة القادمة، بالإضافة إلى الالتزام بتطوير البنى التحتية وتحديث الخدمات والمرافق العامة في كل إمارات الدولة وتحقيق المزيد من الرعاية الصحية والاجتماعية وتوفير السكن الملائم لكل أسرة مواطنة على امتداد الوطن.

كما أشار رئيس الدولة –حفظه الله- إلى السياسة الخارجية التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الخليجي والعربي والإسلامي والعالمي، والقواعد والمبادئ التي تتبناها على أساس من الالتزام بالمواثيق الدولية.

كذلك دعا سموه وسائل الإعلام لتبني قضايا الوطن والمواطن من خلال نشر الوعي والمساهمة في دعم العمل الوطني على أساس الحرية المسؤولة والاحتراف المهني واحترام خصوصية المجتمع وهويته الوطنية.

أما بالنسبة للمجلس الوطني الاتحادي فقد كان هذا الخطاب بمثابة نقطة تحول في مسيرة تمكين المجلس الوطني الاتحادي وتعزيز دوره. حيث قال سموه: «إن المرحلة القادمة من مسيرتنا وما تشهده المنطقة من تحولات وإصلاحات تتطلب تفعيلاً أكبر لدور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية».

كما أضاف سموه: «...سنعمل على أن يكون مجلسا أكبر قدرة وفاعلية والتصاقاً بقضايا الوطن وهموم المواطنين تترسخ من خلاله قيم المشاركة الحقة ونهج الشورى من خلال مسار متدرج منتظم».

ثانياً: قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (3) لسنة 2005:

وقد تلا ذلك إصدار المجلس الأعلى للاتحاد القرار رقم (3) لسنة 2005، والذي تضمن النص على اعتبار خطاب رئيس الدولة –حفظه الله– بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين لدولة الإمارات العربية المتحدة خطة عمل وطنية للعمل بمقتضاها خلال المرحلة المقبلة كخطوات متدرجة لعملية تمكين المجلس الوطني الاتحادي وتفعيل دوره في مسيرة العمل الوطني.

ثالثاً: مراحل برنامج تمكين المجلس الوطني الاتحادي:

لقد أرسى خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة – حفظه الله– القواعد المنهجية لعملية تمكين المجلس الوطني الاتحادي وتعزيز دوره وزيادة صلاحياته للقيام بالواجبات المنوطة به على أتم وجه. فقد أوضح سموه بأن هذا التحول لابد بأن يمر بمراحل متدرجة ومدروسة تنسجم مع طبيعة التركيبة السكانية للمجتمع وخصوصيته واتجاهاته وتطلعاته للمستقبل وظروف العصر الذي نعيشه والتحولات التي يشهدها العالم من حولنا، مع التأكيد على ضرورة نشر وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية بين المواطنين وخلق جو من الديمقراطية واحترام حقوق الآخرين والسماح لهم بحرية التعبير التي يكفلها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تمت صياغته لخدمة مصالح الوطن والمواطنين والمقيمين على أرض الدولة.

وقد أوضح سموه أن عملية التدرج في تمكين المجلس الوطني الاتحادي تهدف إلى تهيئة البيئة السليمة واستكمال الأسس القانونية اللازمة لتكون الخطوات التالية ترجمة لتطلعات وتوصيات المواطنين، ويقتصر دور الحكومة على تهيئة البيئة الملائمة لتعزيز دور المجلس وزيادة فاعليته وفقاً لقناعاتنا وبيئتنا المحلية ورؤيتنا الشاملة وفق المنظومة العالمية، مع المحافظة على جذورنا العربية والإسلامية الأصيلة وثقافتنا وحضارتنا.

كما أشار سموه إلى أهمية المشاركة النسائية في العملية الانتخابية والتي تعد استكمالاً لدورها في الحياة العامة والذي مكنها من المشاركة الفعلية والوصول إلى مختلف مواقع المسؤولية في الدولة بما في ذلك عضوية مجلس وزراء الاتحاد. ويعد دعم القيادة السياسية لمشاركة المرأة الإماراتية بقوة في التجربة الانتخابية الأولى –كناخبة ومرشحة– دليلاً على أهمية دورها المهم والحيوي في عملية بناء وتطوير المجتمع الديمقراطي الذي تتساوى فيه كافة شرائح المجتمع، مما يعزز من فرص طرح القضايا التي تهم المرأة والأسرة الإماراتية والإسهام في تقوية وتعزيز البناء الاجتماعي للدولة.

وقد أعاد صاحب السمو رئيس الدولة التأكيد على هذه المعاني في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثامن والثلاثين للدولة بقوله: «إن الكفاءة الإقتصادية والكفاءة الإجتماعية والكفاءة السياسية ممارسات تتمايز بها الدول، وأقولها بكل الثقة إننا ماضون في تنمية

قدراتنا وتحديث مؤسساتنا وإعادة هيكلة الممارسات بما يحقق طموحاتنا بالعيش في مجتمع يسوده العدل والقانون، دولة تكرس قيم النزاهة والمساءلة والشفافية، تكفل الحقوق وتحترم الحريات وتدعم التفكير والتحليل والإبداع، وتشجع ممارسة الحوار وابداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار وفق ممارسات تكرس قيم الولاء والانتماء للوطن وتحفظ للدولة هيبتها وسيادتها وللمواطن أمنه وسلامته.. وبهذا يكون التمكين».

1 - استحداث وزارة تختص بشؤون المجلس الوطني الاتحادي:

لقد صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2006م بتعديل أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والذي تم بموجبه تحديد اختصاصات بعض الوزارات وإنشاء عدد من الوزارات وتحديد اختصاصاتها، حيث نصت المادة السابعة من هذا المرسوم على الصلاحيات الممنوحة لوزير الدولة لشؤون المجلس الوطني والمتمثلة فيما يلي:

- التنسيق بين الحكومة والمجلس الوطني الاتحادي فيما يتعلق بمباشرة المجلس الوطني الاتحادي لاختصاصاته.
- المشاركة في إعداد التشريعات ذات الصلة بدور المجلس الوطني الاتحادي.
- الإشراف على شؤون الإعلام فيما يتعلق بالحياة النيابية.
- أية صلاحيات أخرى تخوله إياها القوانين واللوائح والقرارات الاتحادية الصادرة بمقتضاها.

وقد أعقب ذلك صدور المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2006م بشأن إعادة تشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي تضمن تسمية معالي الدكتور أنور محمد قرقاش وزيراً للدولة لشؤون المجلس الوطني.

وتعزى هذه الخطوة إلى رغبة القيادة في إيجاد قنوات أكثر فعالية وحيوية للتنسيق بين المجلس الوطني الاتحادي والحكومة.

2 - قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 وقرار رئيس الدولة رقم (3) لسنة 2006:

صدر قرار رئيس الدولة –حفظه الله– رقم (3) لسنة 2006 بناءً على قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي والذي نص على أن يتم اختيار نصف عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من قبل هيئات انتخابية تشكل في كل إمارة ويتم تسمية أعضائها من قبل حاكم الإمارة، وتشكل بواقع مائة مضاعف لعدد المقاعد المخصصة للإمارة بالمجلس وفقاً للدستور كحد أدنى.

كما نص القرار على تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات برئاسة وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي وعضوية كل من وزير العدل، ووزير الصحة، ووزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وأمين عام وزارة شؤون الرئاسة، ووكيل وزارة الداخلية، وأمين عام وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي (مقرراً)، واثنين من الشخصيات العامة يختارهما رئيس اللجنة.

وقد حدد القرار اختصاصات اللجنة الوطنية للانتخابات لتشمل رسم الإطار العام للعملية الانتخابية والإشراف العام على سير الانتخابات وحملات التوعية والتثقيف بالانتخابات، واعتماد الإجراءات والضوابط التنظيمية لتكوين الإطار القانوني للانتخابات، وإصدار برنامج زمني للانتخابات يحدد مواعيد بدء الترشيح ومهلة العدول عن الترشيح وموعد عقد الانتخابات في كل إمارة ومهلة الطعون في الانتخابات وموعد الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات، والدعوة للانتخابات في كل إمارة وتحديد المواعيد المقرر عقدها فيها، وإعلان قائمة المرشحين لكل إمارة.

كما تختص اللجنة بتحديد الاعتمادات المالية اللازمة وإدراجها ضمن الميزانية العامة الدولة بتشكيل اللجان الفرعية للانتخابات وتحديد نطاق اختصاصاتها (لجان الإمارات، اللجنة الأمنية، اللجنة الإعلامية، لجنة إدارة الانتخابات)، وتشكيل فرق عملها، واعتماد المقترحات المقدمة من لجنة إدارة الانتخابات والخاصة بالاستمارات والجداول والوثائق والأختام المعتمدة الخاصة بالعمليات الانتخابية، واعتماد مركز الانتخاب في كل إمارة بناء على توصية من لجنة إدارة الانتخابات، والإعلان النهائي لأسماء الفائزين بالانتخابات.

وبناءً على ذلك فقد أصدرت اللجنة الوطنية للانتخابات قرارها رقم (2006/1/1) بشأن التعليمات التنفيذية للانتخابات، والذي حدد القواعد العامة للانتخابات، ومهام اللجنة الوطنية واللجان الفرعية، وقواعد الترشح، وقواعد الانتخاب، وضوابط الحملات الانتخابية، والطعون، وشروط اجراء الانتخابات التكميلية، والحالات التي يتم فيها حلول أعضاء القوائم الاحتياطية بكل إمارة في مقاعد المجلس.

3 - انتخابات المجلس الوطني الاتحادي الأولى عام 2006:

أجريت الانتخابات الأولى لاختيار نصف عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في شهر ديسمبر من عام 2006 بموجب قرار صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- في شأن طريقة انتخاب ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي المشار إليه.

وقد مثلت هذه الانتخابات الخطوة الأولى في عملية تمكين المجلس الوطني الاتحادي وتفعيل دوره، مما فتح آفاقاً جديدة للحياة النيابية في الدولة.

وقد حظيت المرأة الإماراتية بدعم وتقدير كبيرين في شتى الميادين، وذلك إيماناً من القيادة الرشيدة بأهمية المرأة في الحياة العامة والعمل الوطني. وقد عكس انضمام المرأة إلى العمل

السياسي من خلال مجلس الوزراء وعضوية المجلس الوطني الاتحادي مدى وعي قيادة وشعب الإمارات ونضجه السياسي وإيمانه العميق بقدرات المرأة والثقة الكاملة في إمكاناتها كونها شريكاً فاعلاً في بناء مستقبل الوطن.

وقد مثلت تجربة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي قفزة نوعية في العمل البرلماني بشكل عام، حيث أن إتاحة الفرصة أمام الإماراتية للترشح والتصويت كان رسالة واضحة حول أهمية حضورها على ساحة العمل السياسي على العكس من بعض الدول التي اضطرت فيها المرأة إلى أن تناضل أعواماً طويلة للحصول على حقها في التصويت. وقد كان فوز إحدى السيدات بأحد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي كأول امرأة إماراتية أكبر برهان على الثقة الغالية التي أولاها إياها أبناء الوطن. كما تم تعيين ثمانية نساء أخريات في عضوية المجلس الوطني ليصل عدد المقاعد التي شغلتها المرأة في هذا المجلس إلى تسعة مقاعد، بنسبة بلغت 22.5 %.

وأشرفت اللجنة الوطنية للانتخابات على التحضيرات والاستعدادات للعملية الانتخابية لاستكمال القوائم الانتخابية لاختيار القاعدة الانتخابية، حيث قام كل حاكم إمارة باختيار أعضاء الهيئة الانتخابية بأكثر من (100) مضاعف عدد ممثلي الإمارة في المجلس الوطني الاتحادي (8 أعضاء لكل من أبو ظبي ودبي، و6 لكل من الشارقة ورأس الخيمة، و4 لكل من الفجيرة وعجمان وأم القيوين).

وقد بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية لكافة الإمارات (6595) عضواً موزعين على جميع الإمارات، حيث بلغت نسبتهم في أبوظبي 26.4 %، وفي دبي 23 %، وفي الشارقة 15.4 %، وفي عجمان 6.6 %، وفي أم القيوين 6.1 %، وفي رأس الخيمة 16 %، وفي الفجيرة 6.3 %. حيث بلغت نسبة المشاركة العامة على مستوى الدولة 74.4 %، بواقع 60 % في أبوظبي، و71.05 % في دبي، و82.20 % في الشارقة، و85.09 % في عجمان، و88.83 % في أم القيوين، و78.98 % في رأس الخيمة، و90.41 % في الفجيرة.

وقد بلغ عدد المرشحين لعضوية المجلس الوطني الاتحادي من كافة إمارات الدولة 456 مرشحاً، بواقع 100 مرشح عن أبوظبي شكلوا نسبة 21.9 %، و82 عن دبي بنسبة 18 %، و101 عن الشارقة بنسبة 22.1 %، و24 عن عجمان بنسبة 5.3%، و29 عن أم القيوين بنسبة 6.4 %، و83 عن رأس الخيمة بنسبة 18.2 %، و37 عن الفجيرة بنسبة 8.1 %.

وقد ركزت حملات المرشحين الانتخابية على القضايا المجتمعية التي تهم مواطني دولة الإمارات كخلل التركيبة السكانية والهوية الوطنية، وفرص العمل والتوطين، والتعليم، والصحة، وحقوق المرأة والطفل، والإسكان، وتحسين مستوى معيشة المواطن، مما يظهر مدى ارتباط المرشحين بالواقع المعاش على أرض الدولة والتصاقهم بهموم الوطن والمواطن.

وقد اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات –في أول تجربة انتخابية في الدولة– نظام التصويت الإلكتروني بدلاً من نظام التصويت التقليدي، من خلال استخدام تقنيات الحاسب الآلي لتسجيل وتخزين بيانات المرشحين والناخبين، والتحقق من هوية الناخبين لمباشرة التصويت إلكترونياً، ثم فرز وعد الأصوات لكل مرشح، وهي عملية تتميز بالدقة والسرعة والسرية.

وقد أجريت الانتخابات وفق الجدول الزمني المعتمد من قبل اللجنة الوطنية للانتخابات في المراكز الانتخابية المحددة في كل إمارة، فقد جرت في كل من أبوظبي والفجيرة في يوم السبت 16 ديسمبر، وفي دبي ورأس الخيمة في يوم الاثنين 18 ديسمبر، وفي الشارقة وعجمان وأم القيوين في يوم الأربعاء 20 ديسمبر.

وبإعلان نتائج الانتخابات بدأ الأعضاء المنتخبون بجانب الأعضاء المعينين من قبل حكام

الإمارات بممارسة دورهم في المشاركة في صنع القرار من خلال التفاعل الدائم مع القضايا التي تهم الوطن والمواطنين وعرضها على الحكومة لصياغة القوانين والتشريعات أو تعديلها بما يتناسب وخصوصية المرحلة ومتطلباتها ومراعاة المصالح الوطنية وفق المتغيرات الإقليمية والدولية.

وهو ما أكد عليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة –حفظه الله– عقب إعلان النتائج النهائية لانتخابات 2006م بقوله: «إن الثقة التي حصل عليها أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذين تم انتخابهم هي أمانة ومسؤولية يجب أن يتحملوا أعباءها من خلال الحرص على قضايا الوطن والمواطنين».

كما أعاد رئيس الدولة التأكيد على أهمية مبدأ التدرج في تعزيز الحياة البرلمانية وذلك بقوله: «إن هذا التدرج في الممارسة البرلمانية سيساهم في بناء تجربة برلمانية ناجحة تتوفر لها المقومات التي تمكنها من القيام بدورها الدستوري على الصعيدين التشريعي والرقابي».

4 - التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2009:

يعد التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2009 والذي طال عدداً من مواد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بعمل المجلس الوطني الاتحادي خطوة جديدة لزيادة صلاحياته وتعزيز دوره ومكانته تطبيقا للبرنامج السياسي الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة –حفظه الله– في شهر ديسمبر من عام 2005.

فقد تضمن التعديل الدستوري –في مادته الثانية– النص على تعديل نصوص المواد «72، 78، 85، 91» من الدستور بحيث تصبح مدة عضوية المجلس الوطني الاتحادي أربع سنوات بدلاً من سنتين (المادة 72)، وألا تقل مدة الدورة العادية سنوية للمجلس عن سبعة شهور تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر من كل عام (المادة 78)، وأن يتولى المجلس وضع مشروع لائحته الداخلية على أن تصدر بقرار من رئيس الاتحاد بناء على موافقة المجلس الأعلى للاتحاد (المادة 85)، وأن يحدد بقرار من رئيس الاتحاد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يتوجب على المجلس الوطني الاتحادي مناقشتها قبل التصديق عليها (المادة 91).

كما نصت المادة الثالثة من التعديل الدستوري المشار إليه على أن تمدد مدة الفصل التشريعي للمجلس الوطني الحالي (أي الفصل التشريعي الرابع عشر) حتى يكمل المجلس مدة أربع سنوات عملاً بما سبق إقراره في المادة 72 بعد تعديلها.

5 - المجلس الوطني الاتحادي بعد انتخابات 2006:

مثل الفصل التشريعي الرابع عشر علامة فارقة في مسيرة المجلس الوطني الاتحادي منذ إنشائه، فقد كانت عملية إعادة تشكيله من خلال انتخاب نصف أعضائه، وتمكين المرأة من ممارسة دورها في المجلس الوطني الاتحادي وتفاعلها المتميز فيه والذي دعم وأثرى التجربة البرلمانية، وتمديد مدة عضويته لتصبح أربع سنوات إضافة حقيقية للمجلس في سبيل إنجاز أعماله.

وقد اختتم المجلس الوطني الاتحادي فصله التشريعي الرابع عشر في الثامن من فبراير من العام الجاري 2011م، والذي اشتمل على خمسة أدوار انعقاد عادية ساهم خلالها وفق اختصاصاته التشريعية والرقابية في مناقشة وتعديل عدد من مشروعات القوانين والموضوعات العامة وتوجيه الأسئلة حول كل ما يتعلق باهتمامات المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية لتحقيق المصلحة العامة.

فقد ناقش المجلس (64) مشروع قانون من أهمها مشروع قانون اتحادي في شأن الدين العام للدولة، ومشروع قانون اتحادي بشأن إنشاء المركز الوطني للإحصاء، ومشروع قانون اتحادي بشأن تأسيس مصرف الإمارات للتنمية، ومشروع قانون اتحادي بشأن حماية الشبكة العامة للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، ومشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1981م بشأن تنظيم الوكالات التجارية والقوانين المعدلة له، ومشروع قانون اتحادي بشأن تنظيم الأنشطة الإعلامية، ومشروع قانون اتحادي بشأن المعلومات الإئتمانية، ومشروع قانون اتحادي بشأن اعتماد الحساب الختامي للإتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة والملحقة عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31م ، ومشروع قانون اتحادي بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم (24) لسن 2006 في شأن حماية المستهلك، ومشروع قانون اتحادي بشأن القانون البحري، ومشروع قانون اتحادي بشأن النقل البري والطرق، ومشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور.

كما تم مناقشة (32) موضوعاً عاماً، من أهمها سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان، وسياسة الحكومة في قطاع الإعلام، وظاهرة ارتفاع الأسعار، والاستراتيجية الغذائية للدولة، وسياسة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وسياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتنظيم ودعم القطاع الصناعي، وسياسة وزارة المالية، وموضوع التلوث البيئي، وحماية وتنمية الثروة السمكية، وسياسة الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، وسياسة وزارة العدل، وهيئة تنظيم الاتصالات، والسياسة العامة لوزارة الخارجية، وسياسة هيئة الإمارات للهوية، وسياسة وزارة الصحة، وسياسة الهيئة العامة للطيران المدني.

بالإضافة إلى طرح (149) سؤالاً، تناولت القضايا الاجتماعية والصحية والتعليمية والمالية، كالواقع الصحي في القطاع الحكومي، وارتفاع أسعار السلع والخدمات الناتج عن زيادة سعر البنزين، وإنشاء المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية.

وقد اعتمدت اللجان الدائمة والمؤقتة بالمجلس في رفع تقارير موضوعية للمجلس والحكومة على تحري الحقائق في الموضوعات المثارة أمامها من خلال دراسات علمية وزيارات ميدانية وعقد ندوات وورش عمل متخصصة، والتواصل مع كافة قطاعات المجتمع والمواطنين والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص.

وقد تميز الفصل بالشفافية والتفاعل الايجابي بين أعضاء المجلس والحكومة ممثلة بمعالي الوزراء من خلال تعاونهم والإجابة على أسئلة أعضاء المجلس وتنفيذ العديد من توصياته في القضايا المطروحة من منطلق التزامهم بمسؤوليتهم الوطنية وواجبهم في تحقيق المصلحة الوطنية العليا.

وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية للمجلس الوطني الاتحادي، فقد شهد هذا الدور نشاطا مكثفاً للشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة استهدف المشاركة الفاعلة في جميع المؤتمرات البرلمانية على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث بلغ عدد المؤتمرات والاجتماعات البرلمانية التي شاركت بها الشعبة (47) مؤتمراً واجتماعاً برلمانياً، طرحت فيها عدداً من المشروعات والمقترحات العملية، من أهمها مشروعات التطوير لأداء الأمانات العامة في الاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الإسلامية، ومشروع تطوير أعمال البرلمان العربي الانتقالي، ومشروع وضعية الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية، ومشروع الرد على الخطة الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي لسنواته الخمس المقبلة.

كما طرحت الشعبة البرلمانية مشروعات ذات طبيعة قانونية تعلقت بأنظمة العمل واللوائح الحاكمة للمنظمات، كنظام عمل الاجتماع الدوري لرؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة، ومشروعات تعلقت بأنظمة عمل في الاتحاد البرلماني الدولي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد البرلماني العربي، وبلغت نسبة اعتماد مقترحات الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات (78.3 %).

ولعل من أهم انجازات الشعبة البرلمانية حصولها على موافقة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على مشروعين لبندين طارئين طرحتهما في شأن الأزمة المالية العالمية ودور البرلمانات في مساعدة منكوبي الفيضانات في باكستان، وفوزها بعضوية اللجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني الدولي كممثلة للمجموعة العربية، ورئاسة الدورة الثالثة عشر لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما تمكنت الشعبة في شهر يناير 2011م من استضافة المؤتمر الاستثنائي الثاني لاتحاد مجالس الدول الإسلامية، ونجحت خلاله من إقرار خطة عمل خمسية من خلال الإعلان البرلماني الإسلامي الذي مثل سابقة في تطوير أعمال هذا الاتحاد.

كذلك ساهمت الشعبة البرلمانية في طرح العديد من المقترحات لتطوير أنظمة الأجهزة البرلمانية، منها مشروع تطوير عمل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي والذي يهدف إلى إكساب الأمانة العامة للاتحاد دوراً وظيفياً فنياً يتجاوز الإطار التقليدي الإداري الذي تمارسه حالياً، وتعزيز التواصل المجتمعي مع المنظمات الأهلية وأفراد المجتمع وتطوير إدارات الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للاتحاد على غرار الأمانات العامة المتقدمة لبعض المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، إضافة إلى مقترح تطوير آليات العمل الفني للأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد حرصت الشعبة البرلمانية على أن تكون قضايا الوطن مثار اهتمام وتفاعل مع الشعب البرلمانية الأخرى وفي جميع المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، فتمكنت من الحصول على تأييد الكثير من الدول ودعمها لموقف الإمارات في حل قضية الجزر الثلاثة المحتلة (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) من قبل جمهورية إيران الإسلامية بالطرق السلمية وفق مبادئ القانون والشرعية الدولية.

كما شمل نشاط الشعبة البرلمانية للمجلس القيام بالعديد من الزيارات لبرلمانات عدد من الدول إقليمياً ودولياً؛ استهدفت شرح التجربة البرلمانية الإماراتية وتطور المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات البرلمانية وتعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الشقيقة والصديقة.

6 - انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2011:

تمثل انتخابات المجلس الوطني الاتحادي المزمع إجراؤها في 24 من سبتمبر عام 2011 خطوة جديدة تضاف إلى الخطوات التي سبقتها في إطار تنفيذ برنامج تعزيز المشاركة السياسية التي أعلن عنه صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- في كلمته بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لاتحاد دولة الإمارات والتي باركها المجلس الأعلى وصادق عليها بصفتها خطة عمل وطنية ترسم ملامح خارطة الطريق المستقبلية للاتحاد.

حيث صدر قرار رئيس الدولة -حفظه الله- رقم (2) لسنة 2011 م، والذي تضمن تعديل بعض أحكام قرار رئيس الدولة رقم (3) لسنة 2006م بشأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (1)

لسنة 2011م والذي ينص على تعديل الفقرة (1) من المادة الأولى من قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006، بحيث يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من قبل هيئة انتخابية تشكل بواقع ثلاثمائة مضاعف لعدد المقاعد المخصصة للإمارة بالمجلس وفقاً للدستور كحد أدنى.

كما تضمن قرار رئيس الدولة رقم (2) لسنة 2011م المشار إليه، آلية تشكيل لجنة وطنية للانتخابات برئاسة معالي وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي والتي تضم في عضويتها كلاً من وزير العدل، ووزير التربية والتعليم، ووزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وأمين عام وزارة شؤون الرئاسة، وممثل عن وزارة شؤون مجلس الوزراء، ووكيل وزارة الداخلية، ووكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ومدير عام هيئة الإمارات للهوية، ووكيل الوزارة المساعد لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، بالإضافة إلى ثلاث شخصيات عامة يختارهم رئيس اللجنة.

ومن ثم فقد تم تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات برئاسة معالي الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي رئيساً، وعضوية كل من معالي حميد القطامي وزير التربية والتعليم، ومعالي عبد الرحمن محمد العويس وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، ومعالي هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل، ومعالي أحمد محمد الحميري أمين عام وزارة شؤون الرئاسة، وسعادة نجلاء العور أمين عام وزارة شؤون مجلس الوزراء، وسعادة الفريق سيف عبد الله الشعفار وكيل وزارة الداخلية، ومعالي خلفان الرومي، ومعالي عبد الله حميد المزروعي، وسعادة عبد الرحمن الدوده العامري، وسعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، وسعادة طارق هلال لوتاه وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، وسعادة الدكتور سعيد محمد الغفلي الوكيل المساعد لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي (مقرر اللجنة).

وفي إطار الإعداد للانتخابات المقبلة تعقد اللجنة اجتماعات دورية للقيام بالمهام المنوطة بها واتخاذ القرارات الملائمة لإنجاح التجربة الانتخابية الثانية. ومن أهم القرارات التي اتخذتها اللجنة القرار رقم 2011/2/2 بشأن التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني

الاتحادي والتي تتضمن التزام اللجنة الوطنية للانتخابات بتنفيذ الاختصاصات الواردة في المادة (5) من قرار رئيس الدولة رقم (3) لسنة 2006 كإعلان قائمة المرشحين لكل إمارة، وإصدار برنامج زمني للانتخابات، واعتماد المقترحات المقدمة من لجنة إدارة الانتخابات والخاصة بالاستمارات والجداول والوثائق والأختام المعتمدة الخاصة بالعمليات الانتخابية، واعتماد مركز الانتخاب في كل إمارة بناءً على توصية لجنة إدارة الانتخابات، واعتماد المكافآت المالية المقترحة من لجنة إدارة الانتخابات، والإعلان النهائي للفائزين بالانتخابات واتخاذ الإجراءات اللازمة لعضويتهم بالمجلس الوطني الاتحادي.

وفي اجتماعها الثالث اعتمدت اللجنة الجدول الزمني لانتخابات 2011، والذي حدد تسلسل مراحل العملية وتضمن مواعيد تسجيل المرشحين، وإعلان قائمة المرشحين الأولية، وتقديم طلبات الاعتراض على المرشحين، ورد اللجنة على الاعتراضات على المرشحين، وإعلان قائمة المرشحين النهائية، وفترة الحملات الدعائية للمرشحين، وآخر موعد لانسحاب المرشحين وتقديم أسماء وكلاء المرشحين، ويوم الانتخاب، وإعلان نتائج الفرز الأولية، وفترة الطعون في نتائج الفرز، واعتماد القائمة النهائية للفائزين (في حالة عدم وجود انتخابات تكميلية)، كما تضمن موعد الانتخابات التكميلية، وإعلان نتائج الفرز الأولية، وفترة الطعون على نتائج الفرز التكميلية، ورد اللجنة على الطعون في نتائج الفرز، واعتماد القائمة النهائية للفائزين.

خاتمة

إن المتتبع لمسيرة الحياة النيابية في دولة الإمارات العربية المتحدة يمكنه القول أن الخطوات الإيجابية ذات المسار الواضح والمتدرج وفق البرنامج الوطني لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- لتطوير الحياة النيابية في الدولة وتعزيز التجربة البرلمانية فى ضوء الخصوصية التى يتميز بها مجتمعنا يعد إضافة نوعية على أداء المجلس ومسيرته وتعزيز العملية الديمقراطية ككل.

كما أن تطوير عملية تشكيل المجلس الوطني الاتحادي والمتمثلة في تجربة الانتخابات الأولى التي أجريت في عام 2006م وتمكين المرأة الإماراتية من المشاركة السياسية، ثم ما تلا ذلك من تعديلات دستورية في عام 2009م، وأخيراً زيادة عدد أعضاء الهيئات الانتخابية في عام 2011م يمثل دليلاً واضحاً على مدى حرص القيادة الرشيدة على تمكين المجلس الوطني الاتحادي وتفعيل دوره ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للسلطة التنفيذية في تعزيز مسيرة الاتحاد.

وتأتي عملية تمكين المجلس الوطني الاتحادي وتفعيل دوره في إطار الارتقاء بالعمل الوطني ودعم سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة داخلياً وخارجياً، من خلال تبني وطرح ومناقشة كل ما من شأنه توفير الحياة الكريمة للمواطنين باعتبارهم الثروة الحقيقية لحاضر هذا الوطن ومستقبله، والمشاركة في الحفاظ على مكتسبات وإنجازات دولتنا الحبيبة.

ولا يخفى ما لهذه الخطوات من مردود إيجابي في نطاق رفع درجة الوعي السياسي بين أفراد المجتمع وزيادة التفاعل والتواصل الإيجابي بين الشعب والقيادة السياسية التي تؤمن بأهمية العنصر البشري المؤهل القادر على تحمل المسؤولية في جميع مجالات العمل الوطني بما يحقق صالح الوطن والمواطنين.

وتبرز أهمية هذه الخطوات في كونها ترسم ملامح واضحة للمرحلة المقبلة وما سيعقبها من خطوات أكثر اتساعاً وشموليةً على طريق الديمقراطية، حتى يؤدى المجلس الوطني الاتحادي واجبه تجاه الوطن والمواطنين بكل أمانة وصدق ومسؤولية.

ملاحظات

أبو ظبي
ص.ب. 130000، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
PO Box 130000, Abu Dhabi, United Arab Emirates

هاتف 1000 404 2 971+ T
فاكس 1155 404 2 971+ F

uaenec.gov.ae